الموضوعات الصَّرفية بين ٱبن مالك(ت٦٧٢هـ) وشارحي (التَّعريف في ضروري التَّصريف)

الكلمات المفتاحية: : شرح- موضوعات- صرف

البحثٌ مستلٌّ من رسالة ماجستير

أ.د. عبد الرّسول سلمان الزيديّ **هدى داود سليم عبد علي**

جامعة ديالى/كلية التربية للعلوم الانسانية

abdalrasoul44@gmail.com ***hudadaawood32@gmail.com***

الملخص

يقومُ هذا البحث على إبراز مادّةٍ علميّة احتوتها شروح مختصرٍ صرفيّ هو كتاب (التعريف في ضروريّ التصريف)، ألّفه عالِمٌ من أعلام القرن السّابع الهجري هو جمال الدين محمّد بن مالك(ت٦٧٢هـ)

وقد تناول البحثُ بالدّراسةِ الموضوعات الصرفيّة في شروح (التعريف) والمراد بها الشّروح الآتية:

١. إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك.

٢.شرح التعريف في ضروريّ التصريف لابن إياز(ت٦٨١هـ)

٣.شرح التعريف في ضروريّ التصريف لأبي حفص(ت٧٤٨هـ)

وقد درستُ فيه الموضوعات التي كان للشارحين رأيٌ وموقفٌ واضحانِ فيها، وهذه الموضوعات هي: التّصغير، والنّسب، والابدال والاعلال، والادغام.

واتخذتُ منهج البحثِ في هذه الدراسة بالعرضِ والتحليل، ومن ثَمَّ الموازنة بين مسائل الشّارحينَ وآرائهم التي اختصّوا بها، من أجل الوقوف على تلك الآراء واجتهاداتهم العلميّة وتأثرهم بالعلماء.

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق سيِّدنا محمد (صلى الله عليه وسلم) وعلى آله الطّيبين الطّاهرين وصحبه الغرّ المنتجبين ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدّين وبعدُ:

فإنَّه لايخفى على أحدٍ ما لعلم الصرفِ من أهميةٍ عظيمةٍ يظهر أثرها على بقية علوم العربية أجمع؛ إذ إنَّ علم الصرف من العلوم الأساسية التي قامت خدمةً للغة العربية ، وهو يتصدرفروع اللغة من حيث الأهمية؛ لذا فقد قام علماؤنا القدامى بجهودٍ لايمكن إغفالُها؛ من خلال وضعهم معايير وضوابط لهذا العلم الجليل، وقاموا بالدراسة فيه من كلّ الجوانب، وتُعدُّ الموضوعات الصرفيّة من أهم الموضوعات بعد دراسة العلماء مختلف جهات الكلمة، ببيان حروفها عددًا ،وضبطًا، وترتيبًا، وأصالةً، ومن الجدير بالذّكر أنّ قسمًا من هذه الموضوعات تُدرس دراسةً صوتيّةً إلى جانب الدّراسة الصرفيّة في العلوم اللغويّة الحديثة، إلّا أنّ الدراسة هنا اختصت بالدراسة الصرفيّة فقط لأنّها مختصّة بدراسة شروح مختصرٍ صرفيّ، وهذه الموضوعات هي:

أوّلًا: التَّصغير

لم يَفْرِد (ابن مالك) فِي كتابهِ (التَّعريف) فصلًا لموضوع التَّصغير، ولم يُعْنَ بمعانيهِ، وإنَّما عُني بكيفية حدوث عملية التَّصغير، أما مسائل هذا الموضوع فنجدها متناثرة فِي أثناء تناوله المسائل الصَّرفيّة، و قد سار الشَّارحون عَلَى نهج مصنّفهم والتزموا بهِ، وسأورِد بعضًا مِنْ هذهِ المسائل، من ذلك ما نجدهُ فِي موضع (حذف الياء) إذ يرى (المصنّف) أنَّها تُحذف إذا: ((تطرَّفتْ لفظًا، أو تقديرًا، بعدَ ياءٍ مكسورةٍ مُدْغَمٌ فيها أُخرى فِي غيرِ فعلٍ أو اسمٍ جارٍ عليهِ))[١]، وأردف فِي إيجازهِ شارحًا ذلك قائلًا: ((كقولِكَ فِي تصغيرعَطَاءٍ:عُطَيٌّ، وفِي تصغيرِ إداوَةٍ[٢]: أُدَيَّةٌ. الأصلُ فيهِ: عُطَيْيِيٌّ وأُدَيْيِيَة بثلاث ياءات، الأُولى للتصغيرِ، والثانيةُ بدلٌ منْ الألف، والثالثةُ بدلٌ من لام الكلمة))[٣]،وقد تتبع ابن مالك فِي هذهِ المسألة مذهب مَن سبقهُ مِنْ العلماء فِي أنَّهُ إذا اجتمع مع ياء التَّصغير ياءان حُذِفت الأخيرة وصار المُصَغَّر عَلَى مِثل (فُعَيِّل)[٤] فالحذفُ هو الفصيح، وحُذفتِ الياء الأخيرة معللًا بأنَّها طرفٌ؛ ولأنَّ الطرف يطرأ عليهِ التغيير كثيرًا[٥].

لم يختلف الشارحان(ابن إياز وأبو حفص) عن ابن مالك ولم يأتيا بجديدٍ، فمن مسائل التصغير عند (ابن إياز) قوله إذا: (((صغَّرت نحو: كتاب، غراب، غزال) فإنَّ ياء التَّصغير تقعُ تاليةً فيقع الألف بعدها، ومُحال أنْ يُلْفظ بها بعد حرفٍ ساكن فتقلبها ياءً، وتُدغم ياء التَّصغير فتقول: كُتَيَّبٌ))[٦]، وكان موقف (أبو حفص) من هذه المسألة ناقلا

فقط لما ذكره ابن إياز فِي شرحهِ، إذ لم يظهر له رأي واضح[٧]، وآثرت ألا أذكر ماكتبه أبو حفص لكونه نقل كلام ابن إياز حرفيّا، وهذه تعد من المآخذ عليه..

ثانيًا: النَّسب

تناول (ابن مالك) موضوع النَّسب ضمن فصلٍ مِن فصول كتابهِ (التَّعريف)، بحث فِيهِ بعض مسائل النَّسب، منها: النَّسب إلِى ما آخرهُ ياء مشدَّدة، والنَّسب إلِى فَعِيلة، وسأعرضُ بعضًا مِن تلكم المسائل على نحوٍ ممَّا يأتي:

-النَّسب الى ماآخره ياء مشدَّدة

يرى ابن مالك (أنَّ الياء المدغمة فِي مثلها قبل مدغمة فِي مثلها تُحْذَف)[٨]، ويُعقّب فِي إيجازِهِ: ((كقولِكَ كُرْسِيٌّ فِي النَّسب إلِى كُرسِيٍّ، والأصلُ: كُرْسِيِّيٌّ فاستُثْقِلَ توالي إدغامينِ فِي أربع ياءاتٍ زوائدَ، وكانت الأُوْلَيانِ فِي حكمِ زيادةٍ واحدةٍ فَحُذِفتا معًا، كما حُذِفتا معًا فِي التَّرخيم))[٩].

أمَّا (ابن إياز وأبو حفص) فقد مثلا لِهذا بالنَّسب إلِى (غنيّ وصبيّ)،يقول ابن اياز: ((يعني: نحو قولك في النَّسب الى (غنيّ وصبيّ: غنويّ وصبويّ) والأصل: (غَنيِيٌّ) فالياء الأولى زائدةٌ للمدِّ، والثانية لامُ لامه من: (الغُنية، وصَبوٍ)؛ لأنَّهُ من (صَبَوْتُ) فاجتمعت الياء والواو، وسُبِقت الأولى بالسكون فقُلِبتِ الواو ياءً وأُدغمت في الياء، ووزنهما: (فَعْنَلٌ) فلمَّا أُريد النَّسبُ إليهما حُذِفَتِ الياء الزائدة، وهي المشار إليها بقولهِ: ((تُحذف الياء المدغمة فِي مثلها)) فَبقي:(غِني وصِبي) فأُبدلت الكسرة فتحة لأنَّهما ثلاثيان مكسورا* الحشو))[١٠].

ولم يأتِ (أبو حفص) بجديدٍ على ما ذكرهُ (ابن إياز)، إذ قال" مثال ذلك قولك في النسب إلى غنيّ وصبيّ: غنويّ وصبويّ، فالياء الأولى من غنيّ وصبيّ ياء فعيل وهي زائدة، فحذفت.....، فبقيا ثلاثيين مكسوري الحشو، ففتح وسطهما وقلب آخرهما ألفا، لتحركه وانفتاح ماقبله، ثم قلبت الألف واوا لياء النسب فقيل: غنويٌّ وصبويٌّ"[١١]، معللا ذلك؛ بأنّه فرار من توالي أربع ياءات وكسرتين وهو ماتكرهه العرب مما يحدث من ثقل.

وعند عقد الموازنة بين الشارحين يتضح لنا أنهم وإن اختلفوا في طريقة عرضهم للمادة العلمية وشرحهم لها ، إلا أنهم لم يخرجوا عن غرضهم التعليمي الذي يتوخى

السهولة والتيسير للقاريء، فضلاً عن انهم لم يأتوا بجديد ولم يخرجوا عن قاعدة العلماء السابقين لهم، الا أن ابن إياز كان أكثر طرحا وتفصيلا لهذا الموضوع في حين كان ابن مالك مختصرا جدا ، وابو حفص جاء ناقلا لابن إياز في معظم شرحه .

ثالثًا: الإدغام

الإدغام أحد الظواهر اللُّغوية التي عُنِيَ بِها العلماء قديمًا وحديثًا، ووضعوا لهُ العديد مِن الضوابط والقواعد(١٢)، وهو أيضًا ضربٌ مِن التأثّر الذي يقع بين الأصوات المتجاورة بعضها ببعض، إذا كانت متماثلة أو متجانسة أو متقاربة(١٣)، ونظرًا إلى أهمية الإدغام، فقد أفرد له ابن مالك فصلًا، واقتصر ذكرهُ لمواضع الوجوب والامتناع والجواز، مُهْمِلًا ما ذكرهُ العلماء عن صفات الحروف من استطالةٍ وتفشٍّ وصفير، إلّا أنَّنا نجد هذهِ الصفات في بعضٍ من مؤلَّفاتهِ الأخرى(١٤).

التزم الشَّارحون فِي فصل الإدغام بما بدأ بهِ (ابن مالك) مِن ذكرهِ مواضع وجوب الادغام وهو قوله: ((أنْ يُدْغَم أوَّل المِثْلَين وجوبًا إنْ سُكِّن))(١٥)، وأردف (ابن مالك) شارحًا ذلك بقولهِ: ((إذا التقى المثلانِ وأوَّلُهما ساكنٌ وَجبَ إدغامُهُ، نحو: قُلْ لِّزيدٍ: نَبِّهْ هَّرِمًا، وسِرْ رَّاشدًا، واصْحَبْ بَّرًّا، ودَعْ عَّاذِلًا ودُمْ مَّاجِدًا وجُدْ دَّائمًا))(١٦) ، فهو يرى أنَّ اللام تُدغم في اللّام فِي المثال الأوّل، والهاء فِي الهاء فِي المثال الثاني، والرّاء فِي الرّاء فِي الثالث، والباء فِي الباء فِي الرابع، والعين فِي العين في الخامس، والدَّال فِي الدّال فِي مثالهِ الأخير، فِي حين جاء شرحا (ابن إياز وأبي حفص) مختصرين، يقول (ابن إياز) موضِّحًا: ((يعني أنَّهُ متى يسكن الأوّلُ وتحرَّكَ الثاني وجب الإدغام كقولك: اضربْ بَّكرًا))(١٧)، ووافق (أبو حفص) قول (ابن اياز) في هذا الموضع ولم يضف جديدًا(١٨).

ومنْ ملاحظة نصوص الشَّارحين نجد أنَّهم اتفقوا على شرط وجوب الادغام وهو (سكون الأوّل وتحريك الثاني)، إلّا أنَّ (ابن إياز) انماز بتعليلهِ عدم (ادغام المتحركين) قائلًا: ((وإنَّما لم يُدْغَم المتحرك لوجهين: أحدها: أنَّ الحرفَ المتحرِّك أقوى، والحرفُ الساكنِ ضعيفٌ، ولهذا أجازوا فِي قَسْوَر: قُسَيِّر، وقَسْوَر صحيح الواو، ولم يُجيزوا فِي (عجوز، وعمود) إلّا القلب فقالوا: (عُجَيِّز وعُمَيِّد) ولِهذا أجازوا حذف الألف فِي (كسرى)

وأوجبوهُ فِي (حبارى)، ولم يحذفْ أحدٌ الهمزةَ في حمراء، والإدغام نوعٌ مِن الإعلال، فالمتحرِّكُ يتحصَّن بتحريكهِ منهُ، والساكنُ يستعد بضعفهِ لهُ.

والثاني: أنَّ أبا الفتح قدَّر أنَّ الحركة تعين الحرف، فإذا كان المثل الأوّل متحرِّكًا كانت حركتُهُ فاصلةً بينهُ وبين الثاني وامتنع الادغام))[١٩].

– أمَّا موانع الإدغام، فقد تعرَّض لها الشَّارحون بالتفصيل مع تبيين سبب المنع، ومن موانع الإدغام التي أوردها الشَّارحون هي ((كون المثلين اسمًا يوازن بجملتهِ أو صدرهِ فَعَلًا وفُعُلًا وفُعَلًا)[٢٠]، وقد أضاف (ابن مالك) إلى هذهِ الأوزان فِي إيجازهِ بناء (فِعَل) نَحوَ: كِلَل[٢١]، معلِّلا منع ادغام (فَعَل) اسمًا كـ: (طَلَل) مَع كونهِ على وزن الفعل بأنَّهم: ((قصدوا بذلك التَّنبيه عَلَى فرعِيَّةِ الاسمِ فِي الإدغامِ، وعَلَى خِفَّةِ الفتحةِ، وأنَّ المتحرِّك بها، إنْ لم يكنْ فِعْلًا، ولا اسمًا مَزِيدًا فيهِ مستغْنٍ عن التَّخفيفِ بالإدغامِ استغناءَهُ عَن التَّخفيفِ بالتَّسكينِ عند مُلاقاةِ غيرِ المثلِ))[٢٢].

في حين علَّل (ابن إياز) ذلك بأنَّ (فَعَلًا) لا يدغمُ نَحوَ: (طَلَل) و(شَرَر)؛ لأنَّهُ: ((لو أُدغِم لم يُدْرَ أهو: (فَعَلٌ) بفتح العين في الأصل وسُكِّن لأجل الادغام، أو (فَعْلٌ) بسكون العين مِن أوَّل التركيب))[٢٣]، ثُمَّ يسأل بأنَّهم قد أدغموا في نَحوَ: ردَّ فيُجيب بأنَّ: ((هذا الادغام منفكٌ ادغامه، وعندي فرقٌ آخرٌ فتعلم حينئذٍ أنَّ السُّكون عارضٌ))[٢٤].

أمَّا الوزنان (فُعُل) و(فُعَل) نحوَ: سُرُر وسُرَر فِي جمع سُرَّةٍ فعلَّل منع الإدغام فيها لخروجهما عَن أبنية الأفعال[٢٥]، وجمع (أبو حفص) فِي شرحهِ هذهِ المسألة ماذكره الشَّارحان السابقان فِي تعليلهما لِهذا المنع، إلّا أنَّهُ تميَّز بالإيجاز فِي كلامهِ قائلًا: (....، فأمَّا الثاني والثالث نَحوَ: سُرَرَ وسُرُر– جمع سُرَّة، وجمع سرير– فلا يُدغمان؛ لمخالفة وزنهما وزن الفعل؛ إذ الإدغام فرعٌ عَلَى الإظهار، فخُصَّ بالفعل؛ لفرعيَّتهِ وتبع الفعل فيهِ ماوازنةً مِن الأسماء دون ما لايوازنهُ، وأمَّا الأوَّل كطَلَل فلا يُدْغَم تنبيهًا عَلَى فرعية الاسم فِي الإدغام، وعَلَى خفَّة الفتحة وعَلَى ضعف سبب الإدغام فيهِ، وقوَّتهِ فِي الفعل))[٢٦]، ونَلحظ مِن هذهِ النَّصوص أنَّ الشَّارحين متفقون مع ما ذهب إليهِ العلماء السابقون فِي منعهم الإدغام؛ لكونهِ يؤدِّي إلى حصول لبسِ مثالٍ بمثالٍ، وهذا إنَّما يكون فِي الأسماء، ويتحقق اللبس فِي أنَّنا إذا أدغمنا فِي سُرُر نقول: سُرٌّ، لم يُعْلَم أفِعَلٌ هو أم فُعَل أم

فُعُل؟[٢٧]، وثمَّة سببٍ آخر أشار إليهِ اللُّغويون بشأن امتناع الإدغام هنا، وهو خفَّة هذهِ الأوزان، فهذهِ الأوزان (فُعَل وفِعَل وفُعُل) بقيت على حالِها فِي التضعيف نَحوَ: سُرَر وقِدَد وسُرُر؛ لأنَّ الأسماء بابُها ألَّا تعتل؛ لخفَّتها بكثرة ورودها في الكلام، وأخفُّها ما كان على ثلاثة أحرف؛ لأنَّهُ أقلُّ أصول الكلمة عددًا، فعلَّة المنع هنا هي الخفَّةُ، والغرض الرئيس من الإدغام هو التَّخفيف[٢٨].

أمَّا ما كان جائزًا فكُّهُ وإدغامُهُ فهو (سكون ثاني المُدْغَمين لاتِّصالهِ بضميرِ رفعٍ)[٢٩]؛إذ يرى (ابن مالك) أنَّهُ إذا سُكِّن ثاني المثلين؛ لاتصالهِ بضمير مرفوع نحو: حَلَلْتُ، تعيَّن الفكُّ؛ معلِّلًا بأنَّ: ((الإدغامَ يُوجِبُ تسكينَ الأوَّلِ، والاتِّصالَ بالضَّميرِ يُوجِبُ تسكينَ الثاني، فتُرِكَ الإدغامُ فرارًا مِن التقاء السَّاكنين))[٣٠]، ويذهبُ إلِى أنَّ تحريك الحرف الأوَّل أولى؛ لأنَّ: ((حركتَهُ تَدُلُّ عَلَى وزنهِ، وهي مَعَ التسكينِ مُحْتَمَلٌ كونُها فتحةً، أو كسرةً، أو ضمّةً، بخلاف حركةِ الثَّاني، فإنَّهُ لايُشكُّ فِي أنَّها فتحة؛ إذ المتحرِّك بها آخرُ فعلٍ ماضٍ، وقد عُلِمَ كونُهُ مبنيًّا عَلَى الفتحِ))[٣١].

وأشار في إيجازهِ إلِى أنَّ بعض العرب يُبقي الإدغام ويُحرِّك المثل المتَّصل بالضمير بأنَّها لغةٌ رديئةٌ[٣٢]؛ وذلك لقِلَّة هذه اللُّغة وشذوذها، وهي لغة ناسٍ من بكر آبن وائل من بني تميم[٣٣]، وقد وافقوا فِيهِ الحجازيين في فكِّ الإدغام لِلزوم سكون الثاني، وزعم الخليل أنَّهم يعمدون إلِى ذلك نظرًا إلِى عروض اتِّصال الضمائر[٣٤].

ووافق (ابن إياز) ما جاء بهِ (ابن مالك)، إذ يرى أنَّ (ردَّ) مدغمٌ، فإنْ اتَّصل بهِ ضمير متكلِّمٍ أو مخاطب فُكَّ الإدغام، وقيل: (رَدَدْتُ)؛ معلّلًا بـ: ((أنَّ هذا الضمير يجبُ سكونُ ما قبلهُ، ورُدَّ إلِى الحرف الأوّل حركتُهُ التي كانت حُذِفت لأجل الإدغام))[٣٥]. ولم يَزِدْ (أبو حفص) عَلَى ما ذكرهُ الشَّارحان السابقان، بل أنَّنا نجدهُ ينقل كلام (ابن إياز) نقلًا يكاد يكون حرفيًّا[٣٦].

ويمكن القول إنَّ كلّ الذي حدث في حالة الإدغام من حيث الوجوبُ والجوازُ هو حذف الحركة بين الصامتين المتماثلين لتحقيق حدٍّ أدنى من الجهد العضلي، وذلك عن طريق تقليل عدد المقاطع، فضلًا أنَّ فِي نطق المدغم يكون استقرار حبس الهواء الخارِج من الرِئتينِ لمدّةٍ أطول من نطق الصوت غير المدغم[٣٧].

رابعًا: الإبدال والإعلال

أ-**الإبـدال:** هو التغيير الذي يعتري أيَّ حرفٍ هجائي، سواء أكان صحيحًا أم معتلًا، بحيث يتحول إلى حرف صحيح سوى الهمزة[٣٨]، والغرض منهُ هو التخفيف من ثقل بعض الحروف المتجاورة التي تسبب عدم الإنسجام الصوتي في الكلمة[٣٩].

عدّ ابن مالك حروف الإبدال في(إيجاز التَّعريف) أحد عشر حرفًا، جمعها فِي قولهِ: ((وَجَدَ آمن طيته))[٤٠]، إذ زاد على هذهِ الحروف حَرفي (الجيم والنُّون).

ولأهميَّة الإبدال عنده، شغل حيِّزًا كبيرًا فِي كتابهِ (التَّعريف)، وخَصَّص للإبدال المطَّرد فصلًا، تناول فيهِ جُلَّ أحكامهِ، ومن هذهِ المسائل: ((ابدال التّاء مِن فاء الّافتعال وفروعهِ إنْ كانت واوًا أو ياءًا))[٤١]، فقد ذهبَ (ابن مالك) إلى أنَّهُ يتوجَّبُ فِي اللُّغة الفصيحة إبدال التاء مِن فاء الّافتعال وفروعهِ إنْ كانت واوًا نَحوَ: اتَّصل اتِّصالًا فهو متَّصِل، من الفعل(وصل)، أو ياءً نَحوَ: اتَّسر اتِّسارًا فهو متَّسِر، الفعل(يسر)[٤٢]؛ معلِّلًا بأنَّهم((استثقلوا الواوَ أوَّلًا دونَ تاءٍ تليها؛ لِتعرُّضِها لِأنْ تُبدَلَ همزةً، كما فُعِلَ بأحَدٍ وإحدى، وأُقِّتَتْ، معَ استثقالِ الهمزةِ وبُعْدَها منها مخرجًا ووصفًا، فحاولوا إبدالَ الواوِ حرفًا صحيحًا يُقارِبُها وصفًا ومخرجًا، وذلك إمَّا من حُروفِ الشِّفَّة أوْ من حُروفِ الثَّنايا))[٤٣].

أمَّا (ابن إياز) فقد أورد هذهِ المسألة في شرحهِ معلِّلًا إبدال التاء من فاء الّافتعال واوًا بأنَّهم: ((لوْ لمْ يقلبوها تاءً،لزِمهم قلبُ الواو ياءً إذا انكسر ما قبلها نَحوَ: اتَّزنْ وايْتزِنْ فِي الأمر، وألفًا إذا انفتح ما قبلها فِي لغة مَن يقول: ياجلُ، وذلك نَحوَ: يأتزِن ثم تُرَدُّ إلى الواو. وإذا انضمّ ما قبلها نَحوَ: مُوتزِن، وكذلك حكم الياء فِي التغيير خلا أنَّها تثبتُ بعد الكسرِ))[٤٤]، ثمَّ يذكر صفات التاء الصوتية بأنَّهُ قريبُ المَخْرَج من الواو، وفِيهِ همسٌ يناسبُ لِينها وأنَّهم قصدوا بذلك موافقة لفظهِ لما بعدهُ فيقع الإدغام ويرتفع اللِّسان بهما ارتفاعةً واوحدة[٤٥]، ونقل (أبو حفص) كلام (ابن إياز) لهذهِ المسألة، وأضاف إليه شرح بعض المفردات قائلًا: ((مثال ذلك: اتَّزن يتَّزن فهو متَّزن، وكذلك اتَّسر يتَّسر ومتَّسر مِن (الوزن واليسر)- يسر القوم الجزور أي: اجتزروها وأقتسموا أعضاءها[٤٦]، ويُقال أيضًا: اتَّسروا يتَّسرونها اتِّسارًا ...))[٤٧].

ب-الإعلال

ويُراد بـهِ التغيير الذي يطرأ على أحد أحرف العلَّة الثلاثة (الألف والواو والياء)، وتلحق بها الهمزة للتخفيف بحيث يؤدي التغيير إلى حذف الحرف أو تسكينِهِ أو قلبِهِ[٤٨]، تناول (ابن مالك) كغيرهِ مِن العلماء موضوع الاعلال، ولم يخرج عن المنهج المتَّبَع عند علماء الصَّرف فِي ذكرهم قواعد الإعلال، متناولًا الإعلال بالنَّقل، والإعلال بالحذف، وغيرها مِن مسائل الإعلال المعروفة، وسأعرض بعضًا مِن المسائل التي وردت عند (ابن مالك) والتي تناولها الشَّارحون بالتفصيل والتعليل.

-الاعلال بالنَّقل

وضَّح (ابن مالك) الإعلال بالنَّقل بأنَّهُ: يُوجِبُ تحريكَ الفاءِ السَّاكنة بحركة العين التي هي ياءٌ أو واوٌ نحوُ: يَبِيْعُ ويَقُولُ، وأصلها: يَبْيِعُ ويَقْوُل.

وعند الصَّرفيين هو الإعلال الناشئ عن نقل حركة أحد أصوات العلة (الألف، الواو، الياء) إلى الصَّامت غير المتحرك قبلهُ ويترتب على هذا أنْ يبقى الحرف المعتل ساكنًا[٤٩]، أمَّا المسائل التي أوردها (ابن مالك) فِيما يخصُّ الإعلال بالنَّقل، فمنها أنَّ هذا الإعلال يقع فِي الْاسم المشبَّه بالمضارع الموافق لهُ بالزيادة والمخالف لهُ فِي الوزن، أو فيهما، شرط كونهُ منقولًا[٥٠]، فصَّل (ابن مالك) فِي إيجازهِ أنَّ هذا الإعلال – بالنَّقل- مُسْتَحقٌ لكلِّ اسم غير جارٍ على فِعْلٍ مصحَّحٍ، إنْ وافق الفِعْل فِي وزنهِ، وخالفَهُ بزيادتهِ نَحوَ: مَقام ومُقِيْم ومُقَام، أصلهنَّ: مَقْوَمٌ ومُقْوِمٌ ومُقْوَمٌ[٥١].

والذي يلحظ أنَّ (مَقْوَما) يُشبه المضارع فِي الوزن وفي أوّلَّهُ ميمٌ زائدة، وهي لا تُزاد في الأفعال المضارعة لذلك أُعلَّت بالنَّقل وتبعها القلب ألفًا[٥٢]

أمَّا ما كان موافقًا في الزيادة ومُخالفًا فِي الوزن فأغلبُ الباحثين لم يعثروا على مثالٍ لهذا النَّوع قد نطقت بهِ العرب، إلّا أنَّ القياس يقتضي أنَّ مثل ذلك من حقَّهِ أنْ يُحْمَلَ على الفِعل فيُعَلّ، وقد فرضوا لهُ مثالًا وهو أنْ تأخذ من (البيع والقول)[٥٣] على مثال (تِحْلِئ)[٥٤]، قال (ابن مالك): ((فنحوُ أنْ تبنيَ من بَيْعٍ وقَوْلٍ، مثلَ تِحْلِئ فيُقال: تِبِيْعٌ وتِقِيْلٌ؛ وأصلُهما: تِبْيِعٌ وتِقْوِلٌ، ثمَّ فُعِلَ بهما ما ذُكِر؛ لأنَّهما وافقا الفِعلَ فِي الزِّيادة؛ لأنَّ التَّاء زيادةٌ مشتركةٌ، وخالفاهُ فِي الوزنِ؛ لأنَّ تِفْعِلًا مفقودٌ فِي الأفعالِ))[٥٥].

ويـذهب (ابـن مالـك) إلِـى أنَّ الاسـمَ إذا وافـق الفِعْـل فـي زيادتـهِ ووزنـهِ معًـا وجـب فيـه التَّصحيح؛ لينماز من الفِعْل نَحو: اسْوَدَّ، فلو أُعِلَّ لقِيلَ فيه: (سادَّ) ظُنَّ أنَّـهُ (فَاعِل)[٥٦]، ويعقِّب بأنَّ هذا الإعلال يحدث شرط كون الّاسم منقولًا من الفِعْل قائلًا في إيجازه: ((فلو كـان الاسـمُ منقولًا مـنْ فِعْلٍ ، نحـو: يَزِيْد، لـمْ يُغَيَّرْ عمَّا كـان عليـه منَ الاعـلال إذ كـان فِعْـلًا))[٥٧]، فاسـم (يزيـد) منقـولٌ مـن العلميَّـة بعـد أن أُعـلَّ لأنَّـهُ منقـول مـن الفعـل المضارع[٥٨]، والذي نلحظهُ من نصوص (ابن مالك) في إيجازهِ أنَّهُ ذكر (ما وافق الفعل فِـي الـوزن وخالفـهُ فِـي الزيـادة) وقد فصَّل القولَ فيـه، وهـو مـا غفل عـن ذكـرهِ فـي كتابـهِ التَّعريف.

وقد تنبَّه الشَّارح (ابن إياز) على ذلك، وأشار إليهِ في شرحهِ، وجاء كلامُهُ موافقًا لما ذكرهُ (ابن مالك) في إيجازه، يقول في شرحهِ: ((شرطُ اعلال الاسم غير الثلاثي أنْ يكونَ موافقًا الفعلَ في الحركات والسّكنات لكنْ يخالفُهُ فِي أمرين:

الأوَّل: أنْ تكونَ زيادَتُهُ مُختَصَّةً بنوعهِ من الأسماء؛ ألا ترى أنَّ (مَفْعَلًا) كـ(مَقَامٍ) وهو عَلَى وزن الفِعل، غيرَ أنَّ الزائدةُ وهو الميمُ لا يكون فِي الأفعال، فيدلُّ ذلك عَلَى أنَّهُ اسمٌ.

والثاني: أنَّـهُ يُخالفُهُ فِي الزِّنـةِ وذلك كـأنْ يُبنَـى من (البيـع) مثل: (مَفْعِلٍ) لقلتَ: (مَبِيْعٌ) فنُقلتْ كسرةُ الياء إلى الباءِ، ولو بنيتَ مثل:(يَضرِبُ) لقلتَ: (يَبِيع) من غير نقلٍ))[٥٩]،ثمَّ يُعقَّب فِي توضيح الفرق بين المثالين وهو أنَّ: ((في الأولى مع النقل لا يقع لبسٌ بين الفعل والاسم؛ لأنَّ الوزنَ فارقٌ، بخلافهِ في الثاني فإنَّهما متَّفقانِ فيُخافَ اللَّبسُ))[٦٠].

أمَّا ما كان موافقًا للزيادة والوزن، فيذهبُ (ابن إياز) مذهبَ (ابن مالك) في ذلك قائلًا: ((وسُمِّيَّ بهِ نَحوَ: يزيد في الأعلام؛ وذلك لأنَّهُ أُعِلَّ وهو فِعْلُ ثمَّ سُميَّ بهِ فبقي على حالهِ، فقد رأيتَ موافقة: (يزيد) للفعل في الزِّيادة وهي (الياءُ)، والوزنِ وهو (يَفْعِلُ) كيصرِف فاعرفْهُ))[٦١].أمَّا (أبو حفص) فالمطَّلِع على شرحه في هذهِ المسألة يجد أنَّهُ قد جمع بين كلامَي (ابن مالك) فِي إيجازهِ و (ابن إياز) فِي شرحهِ، فلم يضفْ جديدًا لما ذكرهُ الشَّارحان[٦٢]

-الإعلال بالحذف

أفرد (ابن مالك) لموضوع (الإعلال بالحذف) في كتابه(التعريف) فصلًا، وسأوردُ بعضًا مِن المسائل التي تعرّض لها ، من ذلك أنَّ (ابن مالك) يذهب إلى أنَّ مِن وجوه (الإعلال بالحذف) ماهو مطرَّد وغير مطرَّد، وأنَّ من الحذف المطرَّد (حذف همزة أفْعَلَ من المضارع وأسم الفاعل والمفعول)[٦٣].

ومثَّل (ابن مالك) لذلك نَحوَ: أكْرَم يُكْرِم فهو مُكْرِمٌ ومُكْرَمٌ، قال فِي ايجازِهِ: ((والأصلُ أنْ يُقالَ: يُؤَكْرِمٌ ومُؤكْرِمٌ ومُؤَكْرَمٌ، لكنْ حُذِفَتِ الهمزةُ مِن (أُأَكرِمُ) استثقالًا لتوالي همزتينِ فِي صدرِ الكلمةِ، ثُمَّ حُمِلَ عَلَى ذي الهمزةِ أخواتُهُ، والمُفْعِلُ والمُفْعَل؛ لتَجريَ النَّظائرُ عَلَى سننٍ واحدٍ))[٦٤]، ثُمَّ يُشير إلى أنَّ الأصل (يؤكرِمُ) لم يُستعمل إلّا فِي الضرورة معضّدًا كلامهُ بقول الشاعر:

فإنَّهُ أهلٌ لأنَّ يُؤكْرَما[٦٥]

ثُمَّ يَذكرُ تعليلًا لِعَدم حذف همزة (أفْعَل) قائلًا: ((فلو غُيِّرتْ همزةُ (أفْعَلَ) بقلبِها هاءً، أو عينًا، لم تُحذَفْ؛ للأَمْنِ مِنِ التقاءِ همزتينِ، ومِن ذلك قولُهم: هَراقَ الماءَ يُهَرِيْقُهُ، فهو مُهَرِيْقٌ، والماءُ مُهَرَاقٌ، و(عَبْهَل)** الإبِلَ يُعَبْهِلُها فهو مُعَبْهِلٌ، والإبِلُ مُعَبْهَلَةٌ؛ أي: مُهْمَلَةٌ)[٦٦]، أمَّا (ابن إياز) فقد قال مفصِّلًا: بأنَّ (أكْرَمَ) أصلُه (((أُأَكرمَ) بهمزتين الأوّلى همزة المتكلِّم، والثَّانية الزائدةُ فِي: (أكرمَ)، فاستثقِلَ اجتماعُهُما فحُذِفَتْ الثانية؛ لأنَّ الأوّلى لمعنًى، ثُمَّ حُذِفَ فِي: نُكرِمُ، ويُكرِمُ، وتُكرِمُ) حملًا عَلَى: (أُكرِمُ)))[٦٧].

ونرى (ابن إياز) مؤيدًا حمل وجوه المضارع على (أكرم) في حذف الهمزة، وذلك بقولهِ: ((وعندي أنَّ هذا أقيس فِي الحَمْلِ من باب: (أعِدُ)؛ لأنَّ الأصل هنا المتكلِّم، وباقي الأفعال محمولٌ عليهِ، وهذا الأصل: (يَعِدُ) وهو فعلُ الغائب، وهم يقولون: المتكلِّم أصلٌ، فكان حملُ فِعْلِهِ أصلًا أَوْلَى من حمْلِ فِعْل غيره أصلًا، وأيضًا فإنَّ المحذوف هنا حرفٌ زائدٌ، وهناك حرفٌ أصلٌ وهو فاءٌ، وحَذْفُ الزَّائِدِ أسهل مِن حذف الأصل))[٦٨].ولشدَّة تأثُّرِ (ابن إياز) بابن جنيّ فهو يُورِد لهُ رأيًا فِي المسألة قائلًا فِي شرحهِ: ((قال أبو الفتح: (لو بنينا من (أخذَ) مثل: (دَحْرَج) لقلبت: (أَخْذَذَ)، وأقول فِي المستقبل: (يُؤَخْذِذُ) كـ(يُدَحْرِجُ) ولا أحذفُ الهمزةَ كما حُذِفتْ فِي: (يُكرِمُ) لأمرين:

الأوّل: أنَّ (أخْذَذَ) ملحقٌ بـ(يُدَحْرِج)، ولو حُذِفَتِ الهمزةُ لَٱختلَّ الوزن، وبَطُلَ الإلحاق، وليس مِن الحكمة أنْ تقصِدَ شيئًا ثُمَّ تفعلُ ما يُبْطِلُهُ.

والثاني: أنَّ الهمزةَ أصلٌ فاءٌ، وفِي: (أكْرَمَ) زائدةٌ، والزَّائدُ مُسْتَجازٌ فِيهِ مِن الحذف ما لا يُسْتَجار فِي الأصلِ))[٦٩].

أمَّا ما جاء على الأصلِ، فابن إياز يوافقُ(ابن مالك) في إيراده الأصل بقوله: ((وإنَّما جاء بعضُ ذلك عَلَى أصلهِ. قال الشّاعر: فإنَّهُ أهلٌ لأنَّ يُؤكرما وقال الآخر:

وصالياتٍ ككما يُؤَثْفَيْن

وهَوَ: (يُؤَفْعَلَيْن)))[٧٠].

وفي شرح (أبي حفص) نجد أنَّهُ أختصر شرحَهُ لِهذهِ المسألة أشدّ الاختصار، كما أنَّهُ لم يضف جديدًا مكتفيًا بقولهِ: ((يُريد نحو: أنا أُكْرِمُ، أصلهُ: أُأَكْرِمُ بهمزتين: الأولى همزة المتكلم، فَحُذِفَتِ الثَّانية استثقالًا لتوالي همزتين فِي صدر الكلمة؛ لأنَّ الأولى لمعنًى يفوت بحذفها)))[٧١].

نلحظ من نصوص الشَّارحين أنَّهم اتفقوا قولًا على أنَّ حذف الهمزة هُو لغرض تجنب الاستثقال.

نتائج البحث

١.أكد البحث أنَّ الشارِحِين اتفقوا في منهجهم العلميّ مع ابن مالك عند دراستهم الموضوعات الصرفيّة في شروح (التعريف)، على الرّغم من اختلافهم بالتمثيل في بعض المسائل.

٢.اتّصف ابن إياز بكثرة تعليلاته للمسألة الصرفيّة، وهو ما انماز به شرحهُ في المسائل الصرفيّة من بقيّة الشروح، اضافة إلى أنه جاء اكثر تفصيلا من غيره.

٣.لم يوضّح الشّارحونَ الغرض من التصغير والنّسب، وإنّما اكتفوا بتبيين حدوث عملية التصغير والنسب من الوجهة الصرفيّة.

٤.اعتمد الشارح أبو حفص على آراء الشارِحَين(ابن مالك وابن إياز) في أغلب المسائل الصرفيّة، إذ قلّما نجده يوردُ رأيًا له، وهذا يعد من المآخذ عليه وإن كان قد تأثر بهم

والأخذ منهم، اذا لانجد أثناء تناوله للمسائل الصرفية جهدًا واضحًا يضفي على شرحه مادة علمية جديدة تُحسب له.

٥.لم يأت الشارحون بشيءٍ جديد على ماذكره العلماء السابقون لهم في المسائل الصرفيةالتي تناولوهاودرسوها.

Abstract

Transactional Phenomena between Ibn Malik and the Explainers of Altareef fi Dhrory Altasreef

Keywords: Transactional Phenomena , Ibn Malik , Definitions in the necessary Inflection

An extract research from a thesis

Inst. Abd-AlRasoul Salman, (Ph.D.) ***Huda Dawood Saleem Abd Ali***

University of Diyala

College of Education for Human

This research deals with studying the morphological phenomena in Shrooh Altareef (definition), which are:

1. ***Summarizing the definition in morphology.***
2. ***Shrah Altareef fi Dhrory Altasreef of Ibn Baaz.***
3. ***Shrah Altareef fi Dhrory Altasreef of Abu Hafs.***

These books are specified in explaining this book, through my investigating reading toward these explanations , I thought to study the following morphological aspects, namely- :

1. ***Diminution***
2. ***Genealogy***
3. ***Coalescence and substitution***
4. ***Assimilation***

الهوامش

(١) إيجاز التَّعريف: ١٠٥-١٠٦، وتصريف ٱبن مالك: ٦٦.

(٢) الإداوة: اناء صغير من جلدٍ يُتَّخذ للماء . لسان العرب (إداوة): ٢٥/١٤.

(٣) ص: ١٠٥-١٠٦.

(٤) يُنْظَر: الكتاب: ٤٧١/٣، والبديع فِي علم العربية: ١٧١/٢، والمساعد: ١٧٤/٤.

(٥) يُنْظَر: المستقصى فِي علم التَّصريف: ٩٧١- ٩٧٢.

(٦) شرح التَّعريف لٱبن إياز:١٨١-١٨٢.

(٧) يُنْظَر: شرح التَّعريف لأبي حفص:١٢٩، والمساعد: ١٧٤/٤، ودراسات فِي علم الصرف:١٤٤٣.

(٨) يُنْظَر: إيجاز التَّعريف :٩٧، وشرح التَّعريف لٱبن إياز:١٦٤، وشرح التَّعريف لأبي حفص:١١٩، وتصريف ٱبن مالك ٦٣

(٩) ص: ٩٧.

* في الأصل (مكسوران) والصواب: ماأثبتُّه ؛ لأنَّه مثنى مضاف.

(١٠) شرح التعريف لٱبن إياز :١٦٤.

(١١) يُنْظَر: شرح التعريف لأبي حفص: ١١٩، ولمزيدٍ من التوضيح ينظر: الكتاب: ٣٤٤/٣، وا وشرح المفصل٤٤٨/٣، وشذا العرف: ١٠٩، وٱبن اياز صرفيا:١٥٤-١٥٥

(١٢) القضايا الصوتية فِي كتب اعراب القرآن:١٦٠.

(١٣) يُنْظَر: القضايا الصوتية فِي كتب اعراب القرآن:١٦٠.

(١٤) يُنْظَر: التسهيل:٣٢٠-٣٢٣، وشرح الكافية الشافية: ٢١٧٥/٤-٢١٩٤.

(١٥) إيجاز التَّعريف: ١٧٢، ويُنْظَر: شرح التَّعريف لٱبن إياز:٢٤١، وشرح التَّعريف لأبي حفص:١٦٠، وتصريف ٱبن مالك:٨٢.

(١٦) إيجاز التَّعريف:١٧٢.

(١٧) شرح التَّعريف لٱبن إياز:٢٤١.

(١٨) يُنْظَر: شرح التَّعريف لأبي حفص: ١٦٠.

(١٩) شرح التَّعريف لٱبن إياز:٢٤١-٢٤٢، ويُنْظَر: الخصائص: ٣٢٤/٢.

(٢٠) يُنْظَر: إيجاز التعريف: ١٧٩، وشرح التَّعريف، لٱبن إياز:٢٤٧، وشرح التَّعريف لأبي حفص:١٦٤.

(٢١) ص:١٧٩ .

(٢٢) إيجاز التعريف:١٨٠.

(٢٣) شرح التَّعريف لٱبن إياز:٢٤٧.

(٢٤) المصدر نفسهُ والصفحة نفسها.

(٢٥) يُنْظَر: شرح التَّعريف لِٱبن إياز:٢٤٧.

(٢٦) شرح التَّعريف لأبي حفص:١٦٤-١٦٥، وشرح المفصَّل:٥/٥١٥، والممتع الكبير فِي التصريف:٤١٠.

(٢٧) يُنْظَر: الكتاب:٤/٤٢١، وشرح المفصَّل:٥/٥١٥، والممتع الكبير فِي التصريف:٤١٠.

(٢٨) ينظر: الإدغام فِي ضوء علم اللُّغة الحديث:٩٠-٩١.

(٢٩) يُنْظَر: إيجاز التَّعريف:١٨٦، وشرح التعريف لِٱبن إياز:٢٤٩، وشرح التعريف لأبي حفص:١٦٦، وتصريف ٱبن مالك:٨٥.

(٣٠) إيجاز التَّعريف:١٨٦.

(٣١) إيجاز التَّعريف:١٨٦.

(٣٢) المصدر نفسه والصفحة نفسها.

(٣٣) يُنْظَر: التسهيل:٣٢١، والمساعد:٤/٢٥٧-٢٥٨، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:١٠/٥٢٧١.

(٣٤) يُنْظَر: شرح الشافية للرضي:٢/٢٤٦.

(٣٥) شرح التعريف لِٱبن إياز:٢٤٩.

(٣٦) يُنْظَر: الكتاب:٤/٤٧٣، وهمع الهوامع:٣/٤٨٦، شرح التعريف لأبي حفص:١٦٦.

(٣٧) يُنْظَر: الظواهر الصوتية فِي شرح الشافية للرضي:١٨٣، ويُنْظَر: فِي البحث الصوتي عند العرب:٨٢-٨٣.

(٣٨) ينظر: الإعلال والإبدال فِي الكلمة العربية:٨٢.

(٣٩) ينظر: الإبدال فِي العربية:٣٩٨.

(٤٠) ص:١٤٥.

(٤١) إيجاز التَّعريف:١٤٣، وينظر شرح التَّعريف لِٱبن إياز:٢١٢، وشرح التَّعريف لأبي حفص:١٤٥، وتصريف ٱبن مالك:٧٥.

(٤٢) يُنْظَر: إيجاز التَّعريف:١٣٤، والمساعد:٣/١٧٩.

(٤٣) إيجاز التَّعريف: ١٤٣.

(٤٤) شرح التَّعريف لِٱبن إياز:٢١٢-٢١٣.

(٤٥) يُنْظَر: المصدر نفسهُ: ٢١٣.

(٤٦) يُنْظَر: لسان العرب:(يسر):٥/٢٩٨.

(٤٧)شرح التَّعريف لأبي حفص:١٤٥، والمساعد:٤/١٧٩، والممتع الكبير فِي التصريف:٢٥٤-٢٥٥-٢٥٦.

(٤٨) يُنْظَر: المهذب فِي علم التصريف:٢٩٠.

(٤٩) يُنْظَر: المنهج الصوتي للبنية العربية: ١٩٦.

(٥٠) يُنْظَر: إيجاز التَّعريف:١٥٥، وشرح التَّعريف لٱبن إياز: ٢٢٨، وشرح التَّعريف لأبي حفص:١٥٣.

(٥١) يُنْظَر: إيجاز التعريف: ١٥٥.

(٥٢) يُنْظَر: منجد الطالبين في الاعلال والابدال والادغام: ١٧٤.

(٥٣) يُنْظَر: منجد الطالبين في الاعلال والابدال والادغام:١٧٦-١٧٧.

(٥٤) التحلئ بالكسر: ما افسده السكين من الجلد إذا قُشِر، الصحاح (حلأ):١/٤٥.

(٥٥) إيجاز التَّعريف:١٥٦، ويُنْظَر: المنصف:١/٣٢١-٣٢٢، وتمهيد القواعد:١٠/٥١٦٣-٥١٦٤.

(٥٦) يُنْظَر: إيجاز التَّعريف:١٥٦-١٦٦، والمساعد: ٤/١٧٢، وتمهيد القواعد: ١٠/٥١٦٤.

(٥٧) إيجاز التَّعريف: ١٥٧.

(٥٨) يُنْظَر: منجد الطالبين في الاعلال والإبدال والادغام: ١٧٧.

(٥٩) شرح التعريف لٱبن إياز:٢٢٨-٢٢٩.

(٦٠) المصدر نفسهُ:٢٢٨-٢٢٩.

(٦١) المصدر نفسهُ: ٢٢٩.

(٦٢) يُنْظَر: شرح التَّعريف لأبي حفص:١٥٣-١٥٤، وإيجاز التَّعريف:١٥٥-١٥٦، وشرح التَّعريف لٱبن إياز:٢٢٨-٢٢٩.

(٦٣) يُنْظَر: إيجاز التَّعريف:١٦٧، وشرح التَّعريف لٱبن إياز:٢٣٧، وشرح التَّعريف لأبي حفص:١٥٧، وتصريف ٱبن مالك:٨١، وتمهيد القواعد: ١٠/٥١٩٧.

(٦٤) ص: ١٦٧.

(٦٥) يُنْظَر: إيجاز التَّعريف: ١٦٨.

** عبهل الإبل: أهملها. لسان العرب(عبهل)١١/٤٢.

(٦٦) إيجاز التعريف: ١٦٨.

(٦٧) شرح التَّعريف لٱبن إياز:٢٣٧، ويُنْظَر: المنصف:١/١٩٢.

(٦٨) ينظر: شرح التعريف لابن إياز:٢٣٨، ويُنْظَر: ابن إياز صرفيًا: ٧٧.

(٦٩) المصدر نفسهُ:٢٣٨، ويُنْظَر: المنصف:١/١٩٣

(٧٠) المصدر نفسهُ والصفحة نفسها:، ويُنْظَر: المصدر نفسهُ:١٧٦-١٧٧.

(٧١) شرح التَّعريف لأبي حفص:١٥٧.

المصادر

- الاعلال والإبدال في الكلمة العربي، د. شعبان صلاح، كلية دار العلوم – القاهرة ، ١٩٨٣م.

- إيجاز التعريف في علم التصريف، لابن مالك(ت٦٧٢هـ)،تحقيق: د. حسن أحمد العثمان ،ط١،المكتبة المكية-مؤسسة الريان،٢٠٠٤م.
- البديع في علم العربية، لآبن الأثير(ت٦٠٦)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، ط١، جامعة أم القرى- مكة المكرمة،١٤٢٠هـ
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لآبن مالك، حققه وقدّم له: محمد كامل بركات، دار العربي- مصر ١٩٦٧م.
- تصريف ابن مالك، لآبن مالك، تحقيق وتعليق:د. عادل عبد الحميد عبد العزيز، مكتبة الآداب- القاهرة، ٢٠٠٦م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش(ت٧٧٨هـ)، دراسة وتحقيق: د. علي محمد فاخر وآخرون، ط١، دار السلام- القاهرة،١٤٢٨هـ
- الخصائص، لابن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق : محمد علي النجار،ط٢، دار الهدى- بيروت، ١٩٩٨م.
- دراسات في علم الصرف، د. عبد الله درويش،ط٣، مكتبة الطالب الجامعي- مكة المكرمة، ١٩٧٨م.
- شذا العرف في فن الصرف، أحمد الحملاوي(ت١٣٥١هـ)، قدم له وعلق عليه: د. محمد بن عبد المعطي، خرد شواهده، أحمد بن سالم المصري، دار الكيان، ١٩٥٧م.
- شرح التعريف في ضروري التصريف لآبن إياز(ت٦٨١هـ)، تحقيق: د. هلال ناجي وهادي نهر، ط١، دار الفكر، ٢٠٠٢م.
- شرح التعريف في ضروري التصريف لأبي حفص(ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د. محمد عبد الحي عمار سالم، ط١، المدينة المنورة، ٢٠١١م.
- شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي(ت٦٤٦هـ)، تحقيق: مجموعة من الأساتذة، ط١،دار الكتب العلمية ،بيروت- لبنان،١٩٧٥م.
- شرح الكافية الشافية، لآبن مالك، تحقيق: عبد المنعم احمدهريدي،ط١،دار المأمون، جامعة أم القرى- مكة المكرمة، ١٩٨٢م.

- شرح المفصل، لآبن يعيش(ت٦٤٣هـ)، قدم له: أميل بديع يعقوب،ط١، دار الكتب العلمية ،بيروت- لبنان، ٢٠٠١م.
- الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، للجوهر(ت٣٩٨هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين- بيروت١٩٨٧م.
- في البحث الصوتي عند العرب، د. خليل ابراهيم العطية، منشورات دار الجاحظ- بغداد، ١٩٨٣م.
- الكتاب ، سيبويه(ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي- القاهرة،١٩٨٨م.
- لسان العرب، لآبن منظور(ت٧١١هـ)،ط٣، دار صادر- بيروت،١٤١٤هـ
- محاضرات في علم الصرف،د. محمد ربيع الغامدي، ط٢،كلية الآداب، جامعة الملك عبد العزيز-المملكة العربية السعودية،٢٠٠٩م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لآبن عقيل(ت٧٦٩هـ)،تحقيق وتعليق: د. محمد كامل بركات، ط٢، مركز إحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى-المملكة العربية السعودية، ٢٠٠١م.
- المستقصى في علم التصريف،د. عبد الطيف محمد الخطيب،ط١، دار العروبة- الكويت،٢٠٠٣م.
- الممتع الكبير في التصريف، لآبن عصفور(ت٦٦٩هـ)،تحقيق: فخر الدين قباوة،ط١، مكتبة لبنان، ١٩٩٦م.
- منجد الطالبين في الإبدال والاعلال والادغام والتقاء الساكنين، أحمد ابراهيم،ط٤، الجامعة الاسلامية- المملكة العربية السعودية،١٤٠٨هـ.
- المنصف(شرح تصريف المازني)لآبن جني، تحقيق: ابراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين،ط١، إدارة احياء التراث القديم،١٩٥٤م.
- المنهج الصوتي للبنية العربية،د. عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة- بيروت،١٩٨٠م.
- المهذب في علم التصريف،د. هاشم طه شلاش، وعبد الجليل عبيد حسن، ود. صلاح مهدي الفرطوسي، مطابع بيروت الحديثة، ٢٠١١م.

- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي(ت٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنيدي، المكتبة التوفيقية –مصر

الرسائل والاطاريح

- ابن إياز صرفيًا،(رسالة ماجستير)، جواد كاظم علي الساعدي، الجامعة المستنصرية– كلية التربية، ٢٠٠٩م.
- الادغام في ضوء علم اللغة الحديث،(رسالة ماجستير)، وجدان عبد اللطيف شمايلة، جامعة مؤتة– الأردن،٢٠٠٢م.
- الظواهر الصوتية في شرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي، (رسالة ماجستير)، نبي عبد الغني، كلية الآداب والعلوم، جامعة آل البيت.
- القضايا الصوتية في كتب إعراب القران ومعانيه(الفرّاء –أبو عبيدة–الأخفش)دراسة وصفية استقرائية تحليليّة في ضوء علم اللغة الحديث،(رسالة ماجستير)، هدى بابكر ابراهيم بابكر، جامعة أم درمان الاسلامية– السودان،٢٠١٠م

البحوث والدوريات

- الإبدال في اللغة العربية دراسة وصفية تحليليّة بين القدامى واللسانيات العربية الحديثة، نسرين عبد الله شوف، مجلة جامعة بابل، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، المجلد(٢٠)،٢٠١٢ م .